الأمم المتحدة

A/71/555–S/2016/872

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٥١ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: لندن ٢٠١٦

استضافت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: لندن ٢٠١٦، المعقود في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وصدر البيان الذي وقعه أكثر من ٦٠ مشاركا في نهاية ذلك الاجتماع (انظر المرفق). ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الاجتماع على الموقع التالي: www.gov.uk/government/topical-events/un-peacekeeping-defence-ministerial-london-2016.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثيو رايكروفت

311016 281016 16-18276 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: لندن ٢٠١٦

إن حكومات إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتونس، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، وليتوانيا، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان، تعلن بشكل مشترك تأييدها لما يلي:

تشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصراً لا غنى عنه من عناصر تصدي المجتمع الدولي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويستلزم المنع الفعال والتصدي للعديد من التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين شراكات مع البلدان الأخرى. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أحد أكثر الأمثلة الملموسة على وجود شراكة فعالة، وهي فريدة في قدرتها على الاستفادة من مواطن القوة لدى العديد من الدول. ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تسهم في حل النزاعات، وتمنع تكرارها، وتهيئ الاستقرار اللازم لكي يزدهر السلام. وحفظ السلام يصب في مصلحة الأمن الوطني لجميع الأمم. ونحن نحيي المساهمة التي يسهم بها الرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام، ونتذكر بأسى أولئك الذين ضحوا بحياتهم في دعم هذه القضية.

وتستلزم النزاعات الحديثة استجابات حديثة. ويجب أن يجري نشر عمليات حفظ السلام كجزء من استراتيجية أعم، ويجب أن تكون أكثر توجها نحو الميدان ومحورها البشر. ويجب أن يكون حفظة السلام، اليوم، قادرين على تنفيذ ولاياتهم بنجاح، بينما يحمون المدنيين وأنفسهم وممتلكاتهم. ونحن نؤكد من جديد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، التي تشمل موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن الولاية، ونلاحظ أنها مبادئ متسقة مع الولايات التي أذن بها مجلس الأمن والتي

تسعى إلى التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، من قبيل حماية القوة وسلامتها وأمنها، وحماية المدنيين، والتهديدات غير النظامية. ونرحب بهذه الفرصة التي تتيح لوزراء الدفاع وممثليهم العمل معا لكفالة المتابعة المستمرة لمؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، ومناقشة التحسينات العملية للسبل التي تؤدي بها بعثات حفظ السلام عملها.

ونشير إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682). ونشير أيضا إلى الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490). ونشدد على أهمية تحسين أعمال شرطة الأمم المتحدة، ونشير إلى نتائج الاستعراض الخارجي لشعبة شرطة الأمم المتحدة.

ويجب علينا أن نسعى دائما إلى ضمان أن يكون حفظ السلام فعالا قدر الإمكان، ويتطور لمواجهة تحديات اليوم وتحديات الغد. وهذا يستدعي إدخال تحسينات في ثلاثة مجالات، هي المجالات الثلاثة لحفظ السلام: التخطيط والتعهدات والأداء. وتستلزم عمليات حفظ السلام الحديثة تحسين التخطيط السياسي والعسكري طوال دورة حياة البعثة، بولايات واضحة ومتسلسلة. وتستلزم أن تتعهد الدول الأعضاء بتقديم أفراد مدربين تدريبا جيدا ومجهزين مما يعطي البعثات قدرة على تنفيذ ولاياتها. وتستلزم مستويات عالية للأداء من حفظة السلام المدنيين والعسكريين، تدعمها قيادة فعالة وخاضعة للمساءلة. وتحقيق التقدم في هذه المجالات الثلاثة أمر بالغ الأهمية لجميع الدول الأعضاء، ويتوقف على التعاون وعلى شراكة مبنية على الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة، بما يكفل استفادة القرارات المتخذة بشأن حفظ السلام من آراء أولئك الذين يعملون في الميدان.

التعهدات

نحن نرحب بالمساهمة المتميزة التي قدمها مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ونشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة لرؤساء أركان الدفاع، الذي عقد في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٥، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ونحن نؤكد من جديد دعمنا للإعلان الصادر عن مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، الذي يجدد التزامنا بالعمل معا من أجل تحسين حفظ السلام.

ونحن نرحب بالتعهدات التي قدمتها ٥٢ دولة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مؤتمر قمة القادة، والتعهدات الجديدة وعددها ٣٠ تعهدا التي أُعلنت منذ ذلك الحين، من دول تشمل الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبوتان، وبوروندي، وبولندا، وتشاد، وتونس، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وزامبيا، وسنغافورة، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، وكينيا، وليتوانيا، ومصر، ومنغوليا، والنمسا، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان، فضلا عن تلك التي قطعت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وجماعيا، تشكل هذه التعهدات خطوة استثنائية إلى الأمام في القدرات المتاحة للأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى العمل معا لضمان أن تكون هذه الالتزامات جاهزة للنشر، ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تكفل أن تكون تعهداتها جاهزة ومتاحة للاستخدام عن طريق تسجيلها من خلال نظام تأهب قدرات حفظ السلام الجديد. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مزيد من التعهدات التي تسد الثغرات المحددة في القدرات.

ونحن نرحب بإنشاء وعمل خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، وندعو الأمين العام إلى ضمان أن تكون قادرة على أداء مهامها بالكامل. وإننا نُقَدِّر عمل مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة، ونطلب إلى الأمين العام أن يواصل على نحو استباقي تحديد ومعالجة الثغرات في القدرات في إنجاز ولايات بعثات حفظ السلام الحالية، وكذلك في الاحتياجات المتوقعة من القدرات في المستقبل.

ونحن بحاجة إلى حفظة سلام مستعدين وقادرين على الاستجابة بسرعة للأزمات الناشئة. ونرحب بالالتزامات التي أعلنتها الدول الأعضاء في اجتماع لندن الوزاري لجعل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة متاحة للنشر السريع، ونشجع الآخرين على تقديم وحدات مماثلة يمكن نشرها في غضون ٣٠ أو ٦٠ أو ٩٠ يوما. ونحث الأمانة العامة على النظر في طائفة من الأساليب التي تشجع بقدر كاف البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على الاحتفاظ بوحدات احتياطية يمكن نشرها بسرعة. ونحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تبسيط عملياتها لنشر هذه القوات، وندعو الأمانة العامة إلى تيسير عملية الانتقال بالتعهدات إلى حالة أعلى من التأهب. وندعو الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى أن تكفل توافر ما لا يقل عن ١٢ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المستوى ٣ من نظام تأهب قدرات حفظ السلام وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٦، على أن يكون ٤ ٠٠٠ من الأفراد المتعهد بتقديمهم

في مستوى النشر السريع. وندعو كذلك الأمين العام إلى أن يكفل أن توجد لدى الأمم المتحدة، وخاصة لدى إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني وعمليات حفظ السلام، نظم جاهزة لنشر واستيعاب وإدامة الأصول، التي جرى التعهد بتقديمها مؤخرا، بسرعة ووفقا للاحتياجات المحددة لفرادى البعثات، بما في ذلك في مجالات منها عمليات النقل الجوي، والدعم الهندسي السريع، ومقر قيادة القوة والشرطة وتوظيف المدنيين.

ونحن نقر بدور المرأة الذي لا غنى عنه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تسوية النزاعات ككل، ونؤكد أن مشاركتها على جميع المستويات أمر أساسي في تحقيق الفعالية التشغيلية للبعثات وكذلك في نجاح واستدامة عمليات السلام. ونحن ما زلنا ملتزمين بزيادة مشاركة المرأة في القيام بأدوار نظامية، ونريد أن نرى أن إدماج احتياجات المرأة والمنظورات الجنسانية قد تحقق في جميع جوانب حفظ السلام. ونحث الأمين العام على إيلاء الأولوية لتعيين مزيد من النساء في المناصب القيادية العليا في الأمم المتحدة، ولمضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية والشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة عدد النساء العاملات ضمن فرادى ضباط الشرطة كجزء من الأفرقة المتخصصة ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك في المناصب القيادية والوظائف في الفئة الفنية، من أجل بلوغ الهدف المتعلق بالوصول إلى نسبة ٢٠ في المائة، الذي أطلق من خلال مبادرة جهود الأمم المتحدة العالمية في عام ٢٠٠٩. وينبغي للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية أيضا لتعيين مزيد من النساء للعمل في المؤسسات الإصلاحية. وندعو كذلك جميع الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وزيادة عدد الضابطات العاملات في البعثات كضابطات أركان ومراقبات عسكريات، وعدد النساء اللاتي يحضرن الدورات التدريبية التي تقدمها الأمم المتحدة لضباط الأركان والمراقبين العسكريين. ونهدف إلى أن تشغل النساء ١٥ في المائة من هذه المناصب بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونطلب أيضا إلى الدول الأعضاء كفالة أن يراعي التدريب الذي تقدمه الفوارق بين الجنسين، وأن يشمل، عند الاقتضاء، تدريبا لتعزيز المهارات الخاصة للضابطات في ما يتصل بقيامهن بدور المراقب العسكري. وينبغي أن تمتلك كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على التعامل مع النساء وكذلك مع الرجال في مناطق بعثات الأمم المتحدة. ونحث الأمين العام على أن يعمل مع الدول الأعضاء من أجل زيادة عدد النساء اللاتي يقمن بأدوار وساطة للأمم المتحدة. ونؤيد أن يجري في مواقع أفرقة المراقبين العسكريين، المؤلفة من أفرقة تعامل مختلطة تضم عددا من الضابطات ووحدات للشرطة المشكلة المختلطة، إدماج فصيلة واحدة على الأقل من

الضابطات. وندعو إلى إلحاق مستشارين عسكريين وشرطيين في المجال الجنساني في كل من مقر البعثات الميدانية وداخل كل وحدة مشكلة مكتفية ذاتيا.

ونشجع الأمين العام على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مساءلة كبار القادة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحسين التوازن بين الجنسين في البعثات والإدارات التي يعملون فيها، ونرحب باستحداث أهداف جنسانية كمؤشرات للأداء في جميع الاتفاقات مع كبار المديرين في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير موضوعية لزيادة التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام؛ وهناك مجموعة من السبل الكفيلة بدعم هذه الإجراءات، منها تعيين مدافعين عن المساواة بين الجنسين في النظم الوطنية، واتخاذ خطوات لزيادة عدد النساء في الجيوش الوطنية، وتزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن الأدوار العسكرية المتاحة للعاملات في الخدمة العسكرية، إلى جانب معلومات تفصيلية عن نسبة الرجال والنساء بين الضباط حسب الرتبة. وينبغي أن تشكل هذه التدابير نقطة انطلاق لتلبية طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بالقيام، كحد أدنى، بمضاعفة عدد النساء ضمن حفظة السلام بحلول عام ٢٠٢٠.

التخطيط

نحن نهيب بالأمين العام أن يضمن أن يشمل تخطيط البعثات وتقييمها، بشكل كامل، الأجزاء العسكرية والشرطية والمدنية للبعثة وأن يأخذ في الحسبان الشركاء الآخرين، ومنهم الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية، من أجل إنجاز المهام المقررة، وأن يشمل تخطيط البعثات وتقييمها النظر منذ بداية البعثة في الكيفية التي تكمل بها البعثة عمل موظفي الأمم المتحدة الموجودين في البلد. ويعد تحسين التقييمات أمرا مهما في عملية التخطيط من أجل تحسين بناء قدرات البرامج، ووضع خيارات واقعية لتنفيذ الولاية، ووضع متطلبات موضوعية للمساءلة وتحديد التوقعات. ونحث على إدماج احتياجات المرأة ومشاركتها في جميع مراحل عملية التخطيط. ونشدد كذلك على أهمية التأكد من أن عمليات التخطيط والتقييم تمكن البعثات من منع مخاطر العنف ضد المدنيين ومواجهتها، ومنها أكثر أشكاله تطرفا مثل الفظائع الجماعية. ونرحب بإنشاء القدرة الاستراتيجية على التحليل والتخطيط في المكتب التنفيذي للأمين العام، التي تهدف إلى تعزيز تحليل النزاعات الناشئة ومواجهتها، والتشجيع على زيادة المشاركة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بعملها. وإذ نسلم بأن تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة يمكن أن تساعد كثيرا في التخطيط لعمليات حفظ السلام، نشدد على أهمية إجراء مشاورات فعالة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة أثناء عمليات التخطيط. ونسلط الضوء أيضا على

الحاجة إلى إجراء اتصالات استراتيجية في البلدان التي تُنشَر فيها البعثات لاطلاع السكان المحليين بوضوح على دور وأهداف البعثة.

ونحن نهيب بالأمم المتحدة أن تكفل أن يتمكن قادة القوات من التحكم بقدر أكبر في استخدام أصول البعثة في حالات الضرورة القصوى، ومنها عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. وبوصفنا دولا أعضاء، سنسعى إلى ضمان استفادة البعثات والوحدات من الخبرات والقدرات التكنولوجية والموارد الملائمة، من أجل تحسين السلامة والأمن في البيئات الخطرة، بما في ذلك القدرة على الطيران الليلي ووسائل الاتصال المناسبة.

ونشجع الأمين العام على تعزيز القدرات الاستخباراتية للبعثات وعلى تطوير منظومة أكثر اتساقا وتكاملا للأمم المتحدة، يمتد نطاقها من الميدان إلى المقر. ويمكن لهذه القدرات الاستخباراتية زيادة التوعية بالأوضاع السائدة، وتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها، وتحسين تنفيذ ولايات البعثات، بما في ذلك حماية المدنيين.

الأداء

يشكل تحسين التقييم والتخطيط ووجود مجموعة أوسع وأقوى من القدرات المنبثقة عن التعهدات، الأساس لتحقيق أداء أفضل. ويستلزم هذا أن يكون حفظة السلام مجهزين ومدربين بشكل مناسب وتحت قيادة ملائمة. ولئن كان أداء معظم موظفي الأمم المتحدة أداءً جيدا، فإن القلة التي لا تؤدي أداءً جيدا تتصدر الواجهة، وليس ثمة تدابير كافية لتحسين أدائها. فأداء الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة هو مسؤولية جماعية للدول الأعضاء والأمانة العامة. وعلى الرغم من أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لا تزال تتحمل المسؤولية عن تقديم التدريب، فإننا ندرك أن هناك ضرورة أخرى لأن تُعد في مكان واحد قائمة شاملة للحد الأدنى من المتطلبات والمعايير التي تُتبَع في جميع عمليات التدريب السابق للنشر، ومنها مهام الحماية الرئيسية، مثل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونحن نؤيد إنشاء مركز الأمم المتحدة لتدريب المدربين.

ونحن نؤكد من جديد أهمية اضطلاع حفظة السلام بشكل كامل بمسؤولياتهم المقررة لحماية المدنيين؛ وننوه في هذا السياق بمبادرة الدول الأعضاء لتطوير، حسب الاقتضاء، أفضل الممارسات المحددة في مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين. ومن شأن حالات سوء السلوك أو عدم الاضطلاع بالمهام الموكلة بفعالية، وخاصة عندما لا يتم التصدي لها بشفافية وبقوة، أن تقوض الثقة في إرادة وقدرة الأمم المتحدة. ونهيب بالأمين العام أن ينفذ التزامه بإبلاغ مجلس الأمن عن جميع هذه الحالات وأن يتخذ إجراءات واضحة لضمان

المساءلة عنها، بسبل منها مواصلة تطوير الخطوات المتخذة لتقييم أداء الوحدات والموظفين والآليات من أجل تدريب أصحاب الأداء السيئ حيثما أمكن واستبدالهم عند الحاجة. ونهيب بالأمين العام أن يعد وسائل لاستخلاص وتقاسم أمثلة لأفضل الممارسات في الميدان، بما في ذلك الدروس المستفادة من التصدي للأداء السيئ وسوء السلوك، لكي تتمكن الأمم المتحدة والدول المشاركة في حفظ السلام من الاستفادة من تلك التجارب.

وتستلزم البعثات الناجحة، قيادة قادرة وشجاعة وخاضعة للمساءلة. ونهيب بالأمين العام أن يحسن ويعزز منهجية التقييم التنافسي، التي وضعت لاختيار المرشحين لمناصب القيادة العليا، من أجل ضمان شفافية عملية الاختيار على أساس الجدارة والكفاءة واحتياجات فرادى البعثات. ونحن ملتزمون بترشيح موظفين ذوي خبرة وكفاءة لشغل الوظائف العليا. ونشجع الأمين العام على توسيع نطاق برنامجه التوجيهي الرائد الذي يقدم دعما وتدريبا إضافيا لرؤساء البعثات ونوابهم. ونشجع الدول الأعضاء على دعم هذه المبادرة من خلال إتاحة كبار القادة السابقين لكي يشاركوا كموجهين. ونهيب بالدول الأعضاء الاستعانة بالدورات التدريبية للقيادات العليا، والالتزام بتكليف أقدر الضباط لتولي القيادة وللمشاركة في حفظ السلام. وكجزء من ذلك، نؤكد على الحاجة الملحة لمزيد من النساء في المناصب القيادية. ونهيب بالأمين العام إعداد كوادر من المرشحين ذوي الخبرة في المستقبل لتولي مناصب القيادة العليا.

ويجب أن يلتزم جميع موظفي الأمم المتحدة المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأعلى معايير السلوك. ونؤكد التزامنا ودعمنا لسياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونشيد بالمبادرات الشاملة ونؤيد هذه المبادرات الواردة في برنامج عمله المعزز للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على النحو المبين في تقريريه إلى الجمعية العامة (A/69/779 و A/70/729). ونحن ملتزمون باتخاذ إجراءات جادة ومتضافرة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد أيضا العمل الهام الذي تضطلع به المنسقة الخاصة للأمين العام المعنية بتحسين تصدي الأمم المتحدة لادعاءات حدوث استغلال وانتهاك جنسيين. ونكرر التأكيد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بإجراء فحص كامل لسوابق أفراد قوتها، وتدريبهم قبل النشر، وضمان أن يوفد إلى جميع الوحدات العسكرية المنتشرة في البعثة الميدانية محققون وطنيون. ونثني على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والخطوات المتخذة من خلال هذه الشراكة الهامة لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها، وكذلك مساءلة الموظفين عنها.

ويجب أن يكون الضحايا محور الجهود الرامية إلى الحماية والمساعدة، ونناشد الدول الأعضاء دعم مبادرة الأمين العام.

ونؤكد على الحاجة المستمرة إلى تعزيز تدابير مكافحة جميع أشكال الانتهاك والاستغلال من جانب أي عضو في أي بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشدد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) للتصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام. ونشير إلى التوجيه التنفيذي للأمين العام بشأن قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ونقر بالالتزام والدور الهام للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تماشيا مع قراري مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣)، ونشدد على ضرورة مواصلة المشاركة المركزة لهذه الجهات الفاعلة من أجل مكافحة هذه الآفة، بسبل منها الإسهام في إجراء رصد وتحليل أقوى لحوادث العنف الجنسي ومرتكبيه، وتوفير معلومات عن ذلك، وتيسير المشاركة مع أطراف النزاع في تنفيذ التزامات الحماية.

ونؤيد دعوة الأمين العام من أجل تجديد التركيز على إعطاء الأولوية للسياسة، والإقرار بأن القصد من حفظ السلام هو تقديم الدعم، وليس أن يكون بديلا عن تنفيذ الاستراتيجيات والاتفاقات السياسية التي تكفل السلام المستدام. ويظل تحقيق اتفاقات دائمة لحل النزاع في أيدي أطراف ذلك النزاع. وبالتزامنا اليوم بتعزيز التخطيط والنظر في زيادة تعهداتنا وضمان أداء عمليات حفظ السلام، فإننا نعمل بشكل جماعي من أجل تحسين تمكين الأمم المتحدة من تحقيق السلام الدائم والمستدام. وبناء مؤسسات وممارسات ديمقراطية فعالة لمساعدة البلدان على الخروج من النزاع ومن عدم الاستقرار هو، في المقام الأول، من مسؤوليات الدولة والحكومات والمجتمعات التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإننا نذكّر أيضا جميع البلدان التي تستضيف بعثة من بعثات حفظ السلام وجميع أطراف النزاع بالتزاماتها المتصلة بسلامة أفراد حفظ السلام وأصوله، ونهيب بتلك البلدان أن تحترم حرية تنقل البعثة وعملها دعما لولايتها.

ونحن نؤكد من جديد على الدور الحاسم الذي تقوم به بعثات حفظ السلام في التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم، وعلى قدرتها على مواصلة مواجهة التحدي الذي تفرضه بيئة التهديد الحيوية التي نواجهها كدول، كل على حده، وكمجتمع دولي. ونحن لا نزال ملتزمين بضمان أن تكون قواتنا العسكرية الوطنية ودوائر الشرطة لدينا وموظفونا المدنيون قادرين على تلبية الطلبات الجديدة والمتزايدة لحفظ السلام، وأن تكون الأمانة العامة قادرة على الاستفادة من مساهماتنا في تحقيق أقصى أثر ممكن.